

# فرض القانون على جنود الجيش الاسرائيلي في المناطق الفلسطينية المحتلة

معطيات العام 2012

## تم التقدم بـ 240 شكوى، فتح 103 تحقيقات، وتقديم لأحة اتهام واحدة

في العام 2012 قدمت لشرطة التحقيقات العسكرية شكاوى وتقارير متنوعة ("بلاغات") بخصوص الاشتباه باقتراف مخالفات جنائية قام جنود الجيش الاسرائيلي في الظاهر باقترافها ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية وفي قطاع غزة<sup>1</sup>. هذا الرقم أقل بـ 5% من المعطى في العام 2011، الذي تم خلاله تسليم 252 بلاغ لشرطة التحقيقات العسكرية (متسح).

بخصوص 78 بلاغ من بين 240 بلاغ التي تم تقديمها لشرطة التحقيقات العسكرية في العام 2012 قامت شرطة التحقيقات العسكرية بفتح تحقيق جنائي فيها<sup>2</sup>. كما قامت شرطة التحقيقات العسكرية بفتح 25 ملف تحقيق اضافي في العام 2012 في أعقاب البلاغات التي تم التقدم بها في العام 2011. بالمجمل، قامت شرطة التحقيقات العسكرية بفتح 103 تحقيق جنائي خلال العام.

على الرغم من الانخفاض المعتدل في عدد البلاغات في العام 2012 مقارنة مع العام السابق، ففي السنة الماضية هبطت بصورة ملحوظة نسبة التحقيقات الجنائية التي تم فتحها مقارنة مع العام 2011؛ وفيما تم في العام 2011 فتح تحقيقات جنائية بنسبة تصل الى حوالي 60% من عدد البلاغات التي تم التقدم بها (هذا المعطى يشبه النسبة السنوية المتراكمة فيما يتعلق بالنسبة الرقمية بين البلاغات المقدمة وبين التحقيقات التي تم فتحها)<sup>3</sup>، تم في السنة الأخيرة فتح تحقيقات بمدى يصل الى حوالي 40% فقط من بين عدد البلاغات المقدمة<sup>4</sup>.

من بين ملفات التحقيق التي تم فتحها في العام 2012، كان هناك 15 ملفا تم فتحها في أعقاب وفاة فلسطينيين: 6 حالات في الضفة الغربية و 9 حالات في قطاع غزة. وقد تم فتح 66 ملف تحقيق في أعقاب حوادث عنف واصابات بجروح (55 في الضفة الغربية و 11 في قطاع غزة). الباقي، كلها في أعقاب حوادث في الضفة الغربية، تم فتحها في أعقاب مخالفات نهب (ملف واحد) واتلاف (5 ملفات)؛ 16 تحقيقا تم فتحها في أعقاب ما يسمى، كما أبلغ الجيش الاسرائيلي منظمة يش دين، "تصرفات غير لائقة"<sup>5</sup>.

1 مصدر المعطيات التي تتناول البلاغات المقدمة والتحقيقات التي تم فتحها في العام 2012 في ورقة المعطيات هو معلومات سلمها لمنظمة يش دين المتحدث باسم الجيش الاسرائيلي في خطاب بتاريخ 23 كانون الثاني 2013. وقد تم تسليم المعلومات ردا على طلب يش دين. أما مصدر المعلومات بخصوص لوائح الاتهام وقرارات الحكم فهو بحث يش دين على اساس نسخ لوائح الاتهام وقرارات الحكم التي يحولها المتحدث باسم الجيش الاسرائيلي الى يش دين بناء على طلب المنظمة.

2 لا يتم فتح تحقيق جنائي في كل حالة يتم فيها تقديم "بلاغ" من قبل الضحية أو جهة أخرى. في حالات معينة تصدر النيابة العسكرية أوامرها بإجراء "فحص" قبل اتخاذ قرار بخصوص فتح تحقيق جنائي. بخصوص هذه السياسة راجع تقرير يش دين التحقيق في الظاهر: فشل التحقيق في الاشتباه بمخالفات اقترافها جنود ضد فلسطينيين (آب 2011) (فيما يلي التحقيق في الظاهر)، ص 17-18، 25-34.

3 يظهر بحث يش دين انه في الأعوام 2000-2011 تم فتح تحقيقات جنائية بحجم 62% من عدد البلاغات المقدمة. راجع الجداول 1 و 2 فيما يلي.

4 نسبة التحقيقات التي تم فتحها في العام 2012 في أعقاب البلاغات الـ 78 التي تم التقدم بها في هذا العام أقل: 32% فقط.

5 يبدو أنه لا يقصد بهذا التحقيقات الجنائية بخصوص الاشتباه باقتراف مخالفات "تصرف غير لائق" (البند 130 من قانون القضاء العسكري) وهي "مخالفة سلة" وذات طابع تاديبى (رغم امكانية التقاضي فيها عسكريا في محكمة عسكرية كونها مخالفة جنائية). وقد توجهت يش دين بهذا الشأن الى المتحدث باسم الجيش الاسرائيلي وطلبت التوضيح.

إن عدم وجود قاعدة لشرطة التحقيقات العسكرية في الضفة الغربية يؤدي بالفلسطينيين بصورة دائمة تقريبا الى الاستعانة بجهات وساطة عندما يرغبون في التقدم بشكوى بخصوص مخالفة جنائية قام جنود الجيش الاسرائيلي باقترافها ضدهم أو بحق ممتلكاتهم.<sup>6</sup> من بين البلاغات الـ 240 التي تم تقديمها للجيش الاسرائيلي خلال العام 2012، هناك ستة بلاغات فقط (!) تم تسليمها مباشرة لشرطة التحقيقات العسكرية من قبل مواطنين فلسطينيين. وقد قام المشتكون بتقديم غالبية البلاغات بواسطة رجال شرطة من شرطة إسرائيل يتواجدون في مكاتب التنسيق والارتباط في الضفة الغربية وبواسطة منظمات حقوق الانسان، الذين توجهوا مباشرة الى شرطة التحقيقات العسكرية أو النيابة العسكرية.<sup>7</sup>

لغاية نهاية السنة لم يثمر أي ملف تحقيق تم فتحه من قبل شرطة التحقيقات العسكرية في العام 2012 عن لائحة اتهام في جهاز المحاكم العسكرية. وتيرة النشاط البطيئة في جهاز فرض القانون العسكري قد تؤدي الى بلورة لوائح اتهام خلال السنوات القادمة بخصوص عدد من ملفات التحقيق التي تم فتحها هذا العام.

خلال العام 2012 قدمت لائحة اتهام واحدة فقط ضد جندي في الجيش الاسرائيلي اتهم بالسرقة في فلسطين، وهذا في اعقاب تحقيق تم فتحه في العام 2011. في ملف 255/12 في المحكمة العسكرية في لواء القضاء في هيئة الاركان تم اتهام جندي في الشرطة العسكرية بمخالفات تتعلق بالتنكيل والقيام بتصرفات غير لائقة. وقد اتهم الجندي بأنه في شهر تشرين الثاني 2010 هاجم بالركلات معتقلا فلسطينيا في معتقل عسكري (وقع جزء من الاعتداء فيما كان المعتقل مكبل اليدين) وقام بتهديده. وقد تم اغلاق الملف وصدر الحكم فيه خلال العام 2012.<sup>8</sup> كان قرار الحكم هذا هو الوحيد الذي صدر في مجال المخالفات ضد الفلسطينيين خلال العام.

في نهاية العام 2012 استمرت المداولات في المحاكم العسكرية في ملفين اثنين تم فيهما اتهام جنود بالنيل من فلسطينيين. في أحد الملفات، بخصوص الرقيب أ. ج، الذي قدمت لائحة الاتهام بحقه في العام 2009 بخصوص مشاركته في ضرب مارة في قرية كفر قدوم،<sup>9</sup> غير أنه أعيد الى المحكمة المركزية من قبل محكمة الاستئناف العسكرية في أعقاب قبول استئناف المتهم على قرار الحكم الصادر بحقه. الملف الثاني متعلق بالرقيب أول ي. ن من كتيبة الانقاذ في قيادة الجبهة الداخلية. وقد اتهم في العام 2011 بأنه قام خلال العام 2008 الى جانب جندي آخر بأفعال مهينة بحق قاصر فلسطيني يبلغ 14 عاما خلال احتجازه في حاجز.<sup>10</sup>

## متابعة متعددة السنوات: 5% فقط من تحقيقات شرطة التحقيقات العسكرية تقود الى تقديم لوائح اتهام

يظهر من فحص المعطيات الكاملة بخصوص عدد التحقيقات الجنائية التي قامت بها شرطة التحقيقات العسكرية في المخالفات التي اقترفها في الظاهر جنود ضد فلسطينيين وممتلكاتهم أنه منذ بدء الانتفاضة الثانية في أيلول 2000 ولغاية اليوم، فقد قدمت النيابة العسكرية لوائح اتهام في 5% فقط من بين التحقيقات التي تم فتحها: 117 ملف من بين 2.207 تحقيق تم فتحها أثمرت عن لوائح اتهام.<sup>11</sup> وقد تم تقديم 196 جنديا وضابطا للعدالة في اطار لوائح الاتهام المقدمة.

6 لاستعراض هذا الموضوع وتبعاته بخصوص جودة التحقيقات راجعوا التحقيق في الظاهر، الفصل ج.

7 راجع الجدول 4 فيما يلي.

8 لغاية نشر ورقة المعطيات هذه لم يسلم المتحدث باسم الجيش الاسرائيلي نسخة عن الحكم ليش دين.

9 ملف المحكمة العسكرية في لواء القضاء بالمركز 206/09، النائب العسكري ضد الرقيب أ. ي، محكمة الاستئناف العسكرية ع/10/148 الرقيب أول أ. ج ضد النائب العسكري الرئيسي.

10 ملف المحكمة العسكرية في لواء قضاء الجبهة الداخلية، 32/11 النائب العسكري ضد الرقيب أول ي. ن. وقد تم توجيه الاتهام الى صديق المتهم وتمت ادانته في العام 2011. ملف المحكمة العسكرية في لواء قضاء الجبهة الداخلية 12/11، النائب العسكري ضد الرقيب ي. أ.

11 مع خصم معطيات التحقيقات التي تم فتحها في العام 2012 (التي قد يثمر بعضها عن لوائح اتهام في العام 2013 أو بعد ذلك)، فإن نسبة تقديم لوائح الاتهام 6% من التحقيقات. مفهوم أن حقيقة انتهاء التحقيق دون تقديم لائحة اتهام لا يدل على جودة التحقيق. ومع ذلك، على العكس من شرطة إسرائيل، فإن شرطة التحقيقات العسكرية والنيابة العسكرية لا تشير بخصوص ملفات التحقيق التي تم اغلاقها الى علة الاغلاق التي تظهر في البند 62 من قانون الاجراءات الجنائية (صيغة مدمجة) - 1982. هذا الأمر يحول دون اجراء احصاء لنسبة الملفات التي تم اغلاقها لأسباب لا تتعلق بإخفاق التحقيق في التعرف على مقترفي المخالفة التي اتضح أنها وقعت فعلا أو فشل المحققين في جمع أدلة كافية لتقديم المشتبه به للمحاكمة (العلل "عدم توفر أدلة كافية" و "مخالف غير معروف"؛ الأخيرة اصلها علة ليست في قانون الاجراءات الجنائية بل في أمر للشرطة [أمر قيادة الشرطة القطرية - 14.01.01 معالجة الشكوى وملف التحقيق]) أو لأسباب لا تنبع من فشل جهات التحقيق، علل "غياب الاتهام الجنائي" و "غياب مصلحة الجمهور". الى جانب ما ذكر، البحث الشامل الذي أجرته منظمة ييش دين، ومن بين ذلك على اساس فحص ملفات التحقيق ذاتها، أظهر اخفاقات منهجية ومتكررة في تحقيقات شرطة التحقيقات العسكرية التي تدور حول الاشتباه بارتكاب مخالفات في الظاهر من قبل جنود ضد فلسطينيين وممتلكاتهم. راجع تقرير ييش دين: التحقيق في الظاهر.

تدل معطيات السنوات الأخيرة على انخفاض ملموس في حجم لوائح الاتهام المقدمة في أعقاب البلاغات والتحقيقات مقارنة مع السنوات السابقة. المعطيات الخاصة بالسنوات 2009-2011 تدل على أن 14 ملف تحقيق من بين 534 التي تم فتحها في هذه السنوات الثلاث أثمرت عن لوائح اتهام: 2.62% فقط.<sup>12</sup>

## جداول المعطيات



جدول 1: فتح ملفات تحقيق في شرطة التحقيقات العسكرية وتقديم لوائح اتهام في أعقابها، 2000-2012<sup>13</sup>

| العام   | ملفات التحقيق التي تم فتحها في شرطة التحقيقات العسكرية | ملفات التحقيق التي أثمرت عن لوائح اتهام <sup>1</sup> |   |
|---------|--|--|---|
|         |  | المجموع  | بالنسب المئوية من بين ملفات التحقيق التي تم فتحها |
| 2012    | 103  | 0  | 0%  |
| 2011    | 153  | 2  | 1%  |
| 2010    | 145  | 4  | 3%  |
| 2009    | 236  | 8  | 3%  |
| 2008    | 323  | 20   | 6%  |
| 2007    | 351  | 10   | 3%  |
| 2006    | 153  | 9  | 6%  |
| 2005    | 155  | 5  | 3%  |
| 2004    | 189  | 12   | 6%  |
| 2003    | 146  | 16   | 11%   |
| 2002    | 155  | 23   | 15%   |
| 2001    | 82   | 7  | 9%  |
| 2000    | 16   | 1  | 6%  |
| المجموع | 2.207  | 117  | 5%  |

12 ملفات التحقيق الـ 14 هذه التي قدمت فيها لوائح اتهام تشكل أقل من 2% (1.6%) من 864 بلاغ بخصوص الاشتباه بارتكاب مخالفات جنائية تم التقدم بها لشرطة التحقيقات العسكرية في هذه الفترة.

13 مصدر المعطيات بخصوص عدد التحقيقات التي تم فتحها في شرطة التحقيقات العسكرية: خطاب من النقيب طال برنشتاين، مساعد ضابط شرطة التحقيقات العسكرية الرئيسي، الى المحامي يهوشع جوتليف، سكرتير اللجنة الشعبية لفحص الحدث البحري بتاريخ 31 أيار 2010، 17 نيسان 2011 (الخطاب متوفر في موقع اللجنة PDF <http://www.turkel-committee.gov.il/files/wordocs/9482kamtzar.PDF>) (فيما يلي، "خطاب مساعد ضابط شرطة التحقيقات"); رد المتحدث باسم الجيش الاسرائيلي على توجهات يش دين، 5.10.2011، 1.4.2012، 23.1.2013؛ مصدر المعطيات بخصوص ملفات التحقيق ولوائح الاتهام: بحث يش دين بخصوص أسس لوائح الاتهام والأحكام التي حولها المتحدث باسم الجيش الاسرائيلي للمنظمة.

الجدول 2: نسبة ملفات التحقيق التي قدمت فيها لوائح اتهام من بين البلاغات التي قدمت لشرطة التحقيقات العسكرية، 2000-2012<sup>14</sup>

| العام   | البلاغات المقدمة | ملفات التحقيق التي أثمرت عن تقديم لوائح اتهام | نسبة تقديم لوائح اتهام من بين البلاغات |
|---------|------------------|---|--|
| 2012    | 240              | 0   | 0.0%                                   |
| 2011    | 252              | 2   | 0.8%                                   |
| 2010    | 197              | 4   | 2.0%                                   |
| 2009    | 415              | 8   | 1.9%                                   |
| 2008    | 432              | 20  | 4.6%                                   |
| 2007    | 477              | 10  | 2.1%                                   |
| 2006    | 323              | 9   | 2.8%                                   |
| 2005    | 292              | 5   | 1.7%                                   |
| 2004    | 469              | 12  | 2.6%                                   |
| 2003    | 236              | 16  | 6.8%                                   |
| 2002    | 194              | 23  | 11.9%                                  |
| 2001    | 90               | 7   | 7.8%                                   |
| 2000    | 21               | 1   | 4.8%                                   |
| المجموع | 3.638            | 117   | 3.2%                                   |

الجدول 3: تحقيقات شرطة التحقيقات العسكرية طبقا لمجموعات المخالفات، 2003-2012<sup>15</sup>

| العام | موت  | عنف / جروح | ممتلكات / آخر | المجموع |
|-------|--|------------|---------------|---------|
| 2012  | 15   | 66         | 22            | 103     |
| 2011  | 9  | 84         | 60            | 153     |
| 2010  | رفض المتحدث باسم الجيش الاسرائيلي تسليم المعطيات |            |               | 145     |
| 2009  | 11   | 153        | 72            | 236     |
| 2008  | 17   | 218        | 88            | 323     |
| 2007  | 54   | 223        | 74            | 351     |
| 2006  | 19   | 96         | 37            | 152     |
| 2005  | 15   | 109        | 31            | 155     |
| 2004  | 22   | 104        | 63            | 189     |
| 2003  | 17   | 75         | 54            | 146     |

14 مصدر المعطيات بخصوص عدد البلاغات التي تم تسليمها لشرطة التحقيقات العسكرية: خطاب مساعد ضابط شرطة التحقيقات العسكرية الرئيسي؛ رد المتحدث باسم الجيش الاسرائيلي على توجهات ييش دين، 5.10.2011، 1.4.2012، 23.1.2013؛ مصدر المعطيات بخصوص ملفات التحقيق ولوائح الاتهام: بحث ييش دين بخصوص أسس لوائح الاتهام والأحكام التي حولها المتحدث باسم الجيش الاسرائيلي للمنظمة.

15 مصدر المعطيات: رد المتحدث باسم الجيش الاسرائيلي على توجهات ييش دين، 9.1.2008، 26.4.2010، 4.4.2012، 23.1.2013. رفض المتحدث باسم الجيش الاسرائيلي تسليم معطيات بخصوص توزيع أنواع المخالفات بخصوص العام 2010 (خطابه بتاريخ 10.3.2011). التوزيع الى مجموعات الذي يظهر هنا (موت، عنف [يشمل الجروح] وممتلكات [يشمل النهب] هو التوزيع القائم وفق ما قدمه المتحدث باسم الجيش الاسرائيلي من معلومات. في معطيات العام 2012 تم شمل 16 ملفا تم تعريفها بأنها "تصرفات غير لائقة" في مجموعة المخالفات الخاصة بالممتلكات. وقد طلبت منظمة ييش دين من المتحدث باسم الجيش الاسرائيلي توضيحات بخصوص هذا التصنيف.

الجدول 4: البلاغات المقدمة والتحقيقات التي تم فتحها في أعقابها طبقاً للجهة التي قدمت التبليغ في شرطة التحقيقات العسكرية، 2012<sup>16</sup>

| تحقيقات   | بلاغات     | مقدم البلاغ لشرطة التحقيقات العسكرية |
|-----------|------------|--------------------------------------|
| 2         | 6          | مواطن فلسطيني                        |
| 2         | 4          | جهة عسكرية                           |
| 7         | 45         | شرطة إسرائيل                         |
| 18        | 42         | منظمات حقوق الانسان                  |
| 33        | 90         | النيابة العسكرية                     |
| 8         | 8          | الصليب الأحمر                        |
| 1         | 1          | الشرطة الفلسطينية                    |
| 2         | 36         | منشأة اعتقال                         |
| 0         | 1          | مراقب شكاوى المحقق معهم (شاباك)      |
| 3         | 3          | وسائل الاعلام                        |
| 1         | 2          | محامي                                |
| 1         | 1          | مواطن إسرائيلي                       |
| 0         | 1          | منظمة حقوق الحيوان                   |
| <b>78</b> | <b>240</b> | <b>المجموع</b>                       |

16 مصدر المعطيات: رد المتحدث باسم الجيش الاسرائيلي على توجهات ييش دين، 23.1.2013.